قدمه إلى رئيس مجلس الأمة بالإنابة من محور واحد

الدمخي يستجوب أسيري: أخلّت بمبدأ التعاون بين السلطات

تقدم النائب د.عادل الدمخي باستجواب إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية د.غدير أسيري من محور واحد يتعلق بإخلال الوزيرة بمبدأ التعاون بين السلطات الذي أوجبته المادة 50 من الدستور التي تحث على التعاون بين السلطات.

ويعد استجواب الدمخي رقم 109 في تاريخ الحياة النيابية في الكويت ورقم 23 في الفصل التشريعي الخامس عشر والرابع في دور الانعقاد الرابع، كما يعد الاستجواب الثالث للنائب د.عادل الدمخي.

وقال الدمخي في مقدمة استجوابه: استنادا الى نص المادة 100 من الدستور وللمواد (133ـ135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، أتقدم بتوجيه الاستجواب التالي إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والمتعلق بالإخلال بمبدأ التعاون بين السلطات، والحنث بالقسم الدستوري.

وجاء في نص الاستجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى:

(إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)

وقال الله تعالى:

«وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان».

وانطلاقا من التزامي بالقسم الذي أقسمته أمام الله ثم الشعب الكويتي بأن أذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأن أؤدي أعمالي بالأمانة والصدق والتزاما بواجبي الشرعي والدستوري والأخلاقي تجاه الأمة، أتقدم باستجوابي هذا لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل لإخلالها بمبدأ التعاون بين السلطات الذي أوجبته المادة 50 من الدستور التي تحث على التعاون بين السلطات حيث نصت على:

«يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور».

قامت الوزيرة وبعد أدائها القسم أمام سمو الأمير بالطعن في نواب الأمة والتهكم بهم وبقواعدهم الانتخابية واتهامهم بترويج الاشاعات ومغازلة قواعدهم الانتخابية حيث قالت:

«باشرت عملي اليوم... وما يقال اشاعات لمغازلة القواعد الانتخابية» حسب جريدة الراي بتاريخ 18ديسمبر 2019 وتناقلت هذا التصريح المواقع الإخبارية.

وهذا الاتهام فضلا عن الإخلال بمبدأ التعاون بين السلطات حسب الدستور فهو لا يتوافق مع ما صرح به سمو رئيس مجلس الوزراء لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) وذلك عقب لقائه برئيس مجلس الأمة 1 ديسمبر 2019 حيث قال:

«اجتماعنا يأتي تنفيذا لتوجيهات سمو أمير البلاد في لقائه مع رؤساء السلطات الثلاث وحث سموه لهم على التمسك بالدستور وتفعيل المادة 50 التي تعنى بفصل السلطات مع تعاونها»، وكرر هذا القول بمد يد التعاون مع المجلس بعد أداء الحكومة القسم في جلسة 24 ديسمبر 2019.

والوزيرة منذ اليوم الأول خالفت السياسة العامة للحكومة ولم تلتزم بقسمها بأن تحترم الدستور وقوانين الدولة، حيث طعنت في اخوانها النواب واتهمتهم بالإشاعات ومغازلة قواعدهم الانتخابية وهو اتهام مباشر كذلك للشعب الكويتي.

وكررت الأخت الوزيرة هذا الطعن المباشر بالبيان الصحافي الذي نشر في «كونا» بتاريخ 19 ديسمبر 2019 بقولها:

(إن ساحة التواصل الاجتماعي انشغلت أخيرا بأنباء ومغالطات «نسبت إلي على نحو يشكل إساءة بالغة لشخصي ومساسا بثوابتي ومبادئي)»، وهذا يناقض ما أقسمت عليه الوزيرة من تأدية أعمالها بالأمانة والصدق، حيث تدعي خلاف الحقيقة والواقع وأن كل ما يروج عنها كذب وإشاعات ومغالطات وكأن الأخت الوزيرة تظن أنها بحذفها لمواقعها الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي تستطيع أن تنفي كما تشاء وتكذب الوقائع الثابتة عليها من طعن في اللحمة الخليجية ومهاجمة الدول الخليجية بأنها تسير من جهات خارجية ما يشكل حرجا لسياسات الدولة الخارجية ومناقضة للتوجهات ومساعي الدولة في المصالحة الخليجية واستحلال للبارات والخمور واعتبار الدعوة لشعيرة إسلامية ثابتة لا خلاف عليها وهي شعيرة الحجاب والتي قامت بها وزارة الأوقاف هي حمله لشق المجتمع وغيرها من المخالفات ما يشكل مخالفة صريحة للدستور بمادته الثانية: (دين الدولة الإسلام) ومذكرتها التفسيرية الداعية إلى الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية بقدر الوسع وقدر الاستطاعة، ومخالفة لنص المادة التاسعة منه على أن الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين، مما يستغرب أن تكون وزيرة تحمل هذه الأفكار وغيرها مما فيه تجاوز على القيم وأعراف المجتمع ونصوص الدستور وقوانين الدولة أن تتولى وزارة تهتم بشؤون الأسرة والأعمال الاجتماعية والخيرية.

فقولها إن ما انتقدت به هو مجرد إشاعات ومغالطات هو حنث بالقسم وتضليل للشعب وقلب للحقائق، فأغلب ما انتقدت به موثق بتغريدات ثابتة وتسجيلات بالصوت والصورة ومقالات صادرة باسمها في جرائد رسمية ومواقع إخبارية معتمدة رسميا وليس إشاعات ومغالطات منسوبة اليها كما ادعت، ما يستوجب محاسبتها على إخلالها بمبدأ التعاون بين السلطات وطعنها في ممثلي الشعب وإنكار ما هو ثابت عنها من تجاوزها على القيم والأعراف والسياسة العامة للدولة والنظم والقوانين المعمول بها في الدولة.

د.عادل الدمخي

د. غدير أسيري

■ الوزيرة لم تلتزم بقسمها وقامت بالطعن في نواب الأمة والتهكم بهم وبقواعدهم الانتخابية
■ الوزيرة تجاوزت على القيم والأعراف والسياسة العامة للدولة والنظم والقوانين المعمول بها

المستجوب: ما أنكرته الوزيرة حقيقة واقعة وسنثبته في جلسة المناقشة

قال النائب د. عادل الدمخي إن وزيرة الشؤون د. غدير أسيري أخلت بمبدأ التعاون بين السلطات، وخالفت القيم والأعراف السائدة في المجتمع.

وأضاف الدمخي في تصريح بمجلس الأمة ان الإخلال بمبدأ التعاون بين السلطات الذي نص عليه الدستور والنطق السامي لصاحب السمو الأمير هو محور استجوابه للوزيرة أسيري.

وأوضح أن «الوزيرة بدأت مشوارها الوزاري بالطعن بالنواب ومن انتقدها وحنثت بقسمها الدستوري عندما أنكرت ما نسب إليها بأنه مغالطات وإشاعات».

وأكد الدمخي أن ما أنكرته الوزيرة هو حقيقة واقعة وثابتة من خلال تغريدات أو تسجيلات مصورة أو مقالات قامت بكتابتها، معتبرا أن كل ذلك يخالف ما تدعيه الوزيرة من العمل بالأمانة والصدق.

وقال «للأسف الوزيرة خالفت هذه القيم والأعراف وغيرها مما سنثبته في جلسة الاستجواب».

عيسى الكندري: استجواب أسيري جلسة 7 يناير

أعلن رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري عن تسلمه استجوابا من النائب د.عادل الدمخي إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية غدير أسيري. وقال الكندري في تصريح صحافي في مجلس الأمة امس «نيابة عن الأخ رئيس مجلس الأمة والموجود حاليا خارج البلاد، تسلمت الاستجواب المقدم من الأخ عادل الدمخي الموجه الى وزيرة الشؤون الاجتماعية والمكون من محور واحد يتعلق بالإخلال بمبدأ التعاون بين السلطات والحنث بالقسم الدستوري بحسب ما ورد في صحيفة الاستجواب».

وتابع الكندري «وعملا بنص المادة 135 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فقد تم إبلاغ سمو رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص، وسيتم إدراج الاستجواب في جلسة الثلاثاء الموافق 7 يناير 2020».

عيسى الكندري

للوصول إلى الطاقة الإنتاجية المستهدفة لدى خطة الحكومة

العدساني: الاستفادة من اتفاقية المنطقة المقسومة في تحسين إيرادات الكويت وزيادة الإنتاج النفطي

أعد النائب رياض العدساني تحليلا فنيا بشأن المنطقة المقسومة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، مستندا في ذلك إلى تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية والبيانات المالية للدولة والجهات الرقابية.

وأورد العدساني في البداية نبذة تاريخية عن المنطقة المقسومة بين الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة، موضحا انه نصت اتفاقية العقير بعد توقيعها في 2 ديسمبر 1922 على إقامة منطقة محايدة مساحتها 2,000 ميل مربع يتم استغلالها بالتساوي بين البلدين إلى حين التوصل لاتفاق نهائي لرسم الحدود الجنوبية للكويت.

وأضاف العدساني إنه بعد مضي 43 عاما من اتفاقية العقير، اتفقت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية بتاريخ 6 يوليو 1965 على: تقسيم المنطقة المحايدة بتوقيع كل من المغفور له بإذن الله تعالى سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح عندما كان وزيرا للمالية والصناعة والتجارة آنذاك من الجانب الكويتي، وأحمد زكي يماني وزير البترول والثروة المعدنية لدى الجانب السعودي.

وبشأن مرحلة توقف الإنتاج في المنطقة المقسومة أوضح العدساني أنه تم توقف الإنتاج النفطي في المنطقة المقسومة في أكتوبر 2014 في منطقة عمليات الخفجي، كما تم التوقف في منطقة عمليات الوفرة في مايو 2015.

وأكد أنه ترتب على توقف الإنتاج من المنطقة المقسومة أضرار كان أهمها:

1 ـ احتمالية خسارة حصص في أسواق النفط العالمية.

2 ـ عدم الاستفادة من المشروعات التي تم الانتهاء منها بسبب تأخر تشغيلها.

3 ـ التأخر في تنفيذ العديد من المشاريع الاستراتيجية النفطية.

4 ـ التلف المتوقع لمنشآت الإنتاج وللآبار في حال استمرار التوقف لفترات طويلة.

رياض العدساني

وقال إنه وتفاديا لضرر خسارة الحصص السوقية، فقد تم تعويض نقص الإنتاج من الحقول المشتركة في المنطقة المقسومة عن طريق حقول أخرى داخل الكويت، مبينا أن الإنتاج الكلي للكويت من النفط الخام منذ توقفه بالمنطقة المقسومة في السنة المالية المنتهية 2015/2014 وحتى آخر سنة مالية اعتمد فيها مجلس الأمة حسابات مؤسسة البترول الكويتية كان بازدياد وليس في نقص.

وأوضح ان هناك نتيجة فنية ومالية نهائية لتوقف الإنتاج، مشيرا إلى أنه رغم أن توقف الإنتاج النفطي من المنطقة المقسومة لسنوات لم يتسبب بضرر على مدخول الدولة في الميزانية العامة (الحساب الختامي للدولة) لكون الإنتاج كان يعوض فعليا من آبار أخرى، إلا أن هذا لا يعني أنه لم يخلف أضرارا مالية مباشرة وغير مباشرة في جوانب أخرى كان يمكن تفاديها واستغلالها في أمور أخرى، ومنها على سبيل المثال:

ـ مصروفات إجراء الصيانة كي لا تتلف منشآت الإنتاج والآبار في المنطقة المقسومة بسبب توقف الإنتاج فيها لفترات طويلة.

ـ زيادة التوظيف في القطاع النفطي ليتم فرزهم للعمل في المنطقة المقسومة.

وبشأن الاتفاقية الجديدة للمنطقة المقسومة، قال العدساني إن المادة الـ 70 من الدستور الكويتي تبين أن سمو الأمير يبرم المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة فورا مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية.

على أن معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة أو ثروتها الطبيعية أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة والخاصة ومعاهدات التجارة والملاحة والإقامة والمعاهدات التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية أو تتضمن تعديلا لقوانين الكويت يجب لنفاذها أن تصدر بقانون، ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة شروطا سرية تناقض شروطها العلنية.

وأشار العدساني إلى أنه يتطلب الاستفادة من الاتفاقية الجديدة لتحسين إيرادات الكويت وزيادة الإنتاج النفطي والوصول إلى الطاقة الإنتاجية المستهدفة لدى خطة الحكومة، معربا عن اعتزازه بالعلاقة الأخوية مع المملكة العربية السعودية ولكن يتطلب عرض الاتفاقية على مجلس الأمة وفقا لدستور الكويت، ونسأل الله العلي القدير أن يوفق الجانبين الكويتي والسعودي لما فيه مصلحة البلدين.

الشاهين يقترح تعيين موظفي علاقات عامة لبيت القرين

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة لتعيين موظفي علاقات عامة لبيت القرين.

ونص الاقتراح على ما يلي:

شهد بيت القرين إحدى أبرز بطولات المقاومة الكويتية إبان الغزو العراقي للكويت، وقعت فيه معركة في تاريخ 24/02/1991 قتل على أثرها (12) من أفراد المقاومة، وقام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بتحويل المنزل إلى متحف لتخليد ذكرى الشهداء، بعدما أمر المغفور له الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بذلك، إلا أننا لا نجد في هذا المتحف إدارة لاستقبال الزائرين له أو العناية به.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تعيين موظفي علاقات عامة من قبل المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لبيت القرين.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الخدمات مبارك الحريص ـ وفق خطط الحكومة ـ ليكون مركزا ماليا وتجاريا واستثماريا دوليا، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ ما أسباب تكرار انقطاع الكهرباء عن مطار الكويت الدولي؟ وما خطة الطوارئ البديلة لتوفير الطاقة الكهربائية فور انقطاعها؟

2 ـ لماذا لم تقم «الإدارة العامة للطيران المدني» بتوضيح ما حدث للرأي العام في حينه وحتى تاريخ ورود السؤال؟

3 ـ هل تم اتخاذ أي من الإجراءات لمحاسبة المتسببين في ذلك الخلل الفادح؟ في حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك إن وجدت.

قال في مقدمته: انقطعت الكهرباء عن مطار الكويت الدولي مساء يوم الأحد الموافق 22 ديسمبر لمدة ناهزت نصف ساعة، ولما لا يخفى على أحد أهمية المطارات والموانئ في كل الدول باعتبارها منافذ اتصال الركاب والبضائع والبعائث البريدية فيما بينهما، ويشكل هذا الانقطاع ضررا بالغا على صورة الكويت العالمية، كبلد يسعى

أسامة الشاهين

السبيعي يسأل الفارس عن أبراج الاتصالات المخالفة وغير المخالفة على مواقع «السكنية»

وجه النائب الحميدي السبيعي سؤالا إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان رنا الفارس، قال في مقدمته: نشر خبر لنائب المدير العام لشؤون التصميم والتخطيط في المؤسسة العامة للرعاية السكنية ذكر فيه أنه تم استغلال عدد من المواقع التابعة للمؤسسة دون الرجوع لها وأخذ موافقتها ما اعتبره تعديا على المال العام بحكم أنها ضمن الحصة العينية لرأس مال المؤسسة، والمحدد بموجب المادة رقم 2 من القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ كشف يتضمن جميع أبراج الاتصالات سواء القانونية أو المخالفة المقامة على المواقع التابعة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية وتاريخ استغلال هذه الأبراج وأماكنها، وما الإجراءات التي قامت بها المؤسسة لإزالة الأبراج المخالفة منها؟

2 ـ تقوم تلك الأبراج باستغلال مواقع الرعاية السكنية بحيث توفر خدمة الاتصالات للمشتركين وذلك مقابل أرباح وعائد مادي لها، فهل قامت تلك الشركات المالكة لتلك الأبراج بدفع مبالغ مالية إيجارية للمؤسسة نتيجة ذلك الاستغلال أم لا؟ فإذا كانت الإجابة بـ«نعم» يرجى تزويدنا بالمبالغ المحصلة وعقودها، وإذا كانت الإجابة بـ«لا» يرجى تزويدنا بالأسباب.

3 ـ تعتبر إقامة أبراج للاتصالات دون ترخيص وموافقة مسبقة من المؤسسة تعديا على المال العام، فهل طلبت المؤسسة من تلك الشركات دفع رسوم أو مبالغ مالية إلى حين طردها من تلك المواقع عن الفترة التي تم استغلال المواقع فيها أم لا؟ فإذا كانت الإجابة بـ«نعم» يرجى تزويدنا بالمراسلات وقيمة المبالغ المحصلة عن كل موقع، وإذا كانت الإجابة بـ«لا» فهل قامت المؤسسة بمحاسبة المسؤولين لديها عن الإهمال الجسيم والتقصير في تحصيل المال العام وتبديده مما مكن الغير من ذلك التعدي أم لا؟ فإذا كانت الإجابة بـ«نعم» يرجى إفادتنا بما تم، وإذا كانت الإجابة بـ«لا» فيرجى تزويدنا بالسبب.

الحميدي السبيعي

الدلال يستفسر من الفاضل عن إجراءات «النفط» لتفعيل وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الجانب السعودي

وجه النائب محمد الدلال سؤالين أولهما إلى وزير الخارجية الشيخ أحمد المحمد وثانيهما إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل بشأن الاتفاق الجديد بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

وقال الدلال في مقدمة سؤاله الأول: أعلنت الكويت عن عقد اتفاق جديد مع الشقيقة المملكة العربية السعودية بشأن المنطقة الحدودية المقسومة بين الطرفين، ونظرا لأهمية هذا الاتفاق.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ يرجى تزويدنا بنسخة من الاتفاق أو الاتفاقيات المبرمة بين الطرف الكويتي والسعودي وملاحق كل اتفاق جديد في هذا الشأن.

2 ـ هل كفلت الاتفاقية أو الاتفاقيات الجديدة ترسيم نهائي للحدود بين الطرفين الشقيقين؟ مع موافاتي بما يؤكد ذلك عمليا على أرض الواقع مع الخطوات المطلوب تحقيقها من قبل الطرفين لتنفيذ ذلك.

3ـ نظرا لارتباط الجانب الحدودي بالخرائط الدولية، هل ستقوم وزارة الخارجية باعتماد وتوثيق الاتفاقية وملاحقها وخرائطها في المنظمات الدولية؟

وقال في مقدمة سؤاله الثاني لوزير النفط: أعلنت الكويت عن عقد اتفاق جديد مع الشقيقة المملكة العربية السعودية بشأن المنطقة الحدودية المقسومة بين الطرفين، وقد شملت الاتفاقيات وفقا للمعلومات المتداولة اتفاقيات مرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية من نفط وغاز وخلافه إضافة إلى معالجة تلك الاتفاقيات لظروف وتطبيقات اتفاقيات سابقة تتعلق بالمنطقة الجنوبية الحدودية.

وطالب بتزويده بالآتي:

1 ـ تزويدي بكل الاتفاقيات المبرمة الجديدة بين الكويت والشقيقة المملكة العربية السعودية المتعلقة باستغلال واستثمار الموارد الطبيعية في المنطقة الحدودية أو المسمى المنطقة «المقسومة» بين الكويت والشقيقة المملكة العربية السعودية مع موافاتي بأي ملاحق مرفقة بالاتفاقيات المبرمة مؤخرا في هذا الشأن.

2 ـ اشارت بعض التقارير الإعلامية إلى مساهمة التغيير والتنفيذ أو الانهاء للاتفاقيات السابقة بشأن العمليات المشتركة في استغلال واستثمار الأراضي الحدودية بين الكويت والشقيقة المملكة العربية السعودية (المنطقة المقسومة) في خسارة الكويت أموال عامة واستثمارات نفطية حقيقية، لذا يرجى موافاتي بدراسة يوضح فيها قيمة الخسائر الناتجة عن تأخر الإنتاج أو توقف الاستثمار أو الاستغلال للموارد الطبيعية في المنطقة الحدودية ان صح ذلك، وما إيجابيات الاتفاقيات الجديدة التي من شأنها تعالج هذا الوضع وتحقيق وضع استثماري أفضل للكويت؟

3 ـ ما الخطوات التنفيذية لوزارة النفط والشركات النفطية لتفعيل وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الجانب السعودي؟